في المد وتناوله الكامل واختاره اللخمي وغيره ثم انه يستفاد من
هذا ان قول المولف وهي على الانصباء هل المراد به يوم الشراء او يوم
قيام الشفيع بالشفعة هذا وظاهر كلام المولف السقوط ولو
باع حصته غير عالم ببيع شريكه وهو ظاهر المدونة وذكر في
البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم انها لا تسقط ان باع غير
عالم قال وهو اظهر الاقوال او سكت بهدم او بنا او شهرين ان
حضر العقد والا ستة ش اي وكذلك تسقط الشفعة اذا سكت الشفيع
والمشتري يهدم في الشقص الذي اشتراه او يبني فيه لان سكوته مع
ذلك يدل على انه اسقط شفعته في ذلك اي يهدم ما لا يهدم وبنا
ما لا يبني واما لو هدم ما يهدم او بنى ما يبنى فلا تسقط شفعته
قاله بعض وقال المخزومي وظاهره ولو كان الهدم والبنا للاصلاح
فليس كسيلة الحيازة وظاهره ايضا ولو كان بيسير وكذلك تسقط
الشفعة اذا حضر الشفيع عقد الشراء وكتب خطه في الوثيقة ومضى
بعد ذلك شهران وهو ساكت بلد ما نع له من القيام بحقه في الشفعة
فان لم يحضر عقد الشراء او حضر ولم يكتب شهادته فان شفعته لا تسقط
الا بعد مضي سنة بعد العقد ولو ادعى الجهل بالحكم بان قال انا جهلت
وجوب الشفعة لي وما مثلي عليه المولف هو ما لابن رشد مع خلاف ومذهب
المدونة انه لا يسقط شفعته الا السنة وما قاربها ولو كتب شهادته ه
وقوله ص كان علم فغاب ش تشبيه تام اي ان من علم بموجب شفعته فغاب
حكمه حكم الحاضر فان كتب شهادته بعقد الوثيقة فتسقط شفعته بمضي
شهرين والا فبمضي سنة على ما مر ص الا ان يظن الا وثيقة تجلها فيتوثق
يعني ان الشفيع اذا سافر وكان يظن انه يرجع قبل مضي المدة المسقطة
فعاقه امر اي حصل له امر عاقه عن الاياب فانه باق على شفعته ولو طال

الزمان

الزمان بعد ان يحلف انه ما سافر مسقطا لشفعته واليه اشار بقوله
ص وحلف ان بعد ش اي بعد الزمان في غيبته وان جا بعد مضي
المدة المسقطة بزمن قريب لم يحلف والقرب والبعد بالعرف كما هو
الظاهر من تسمية ابن رشد مسئلة الا ان يظن الخ ان الزوج اذا شرطا
لامراته انه لا يغيب عنها اكثر من شهر فسلام خرج مسافرا فاسره العدو
ان لا قام لها بشرطها انتهى واما لو خرج يريد غزوا فاسره العدو
والمسئلة بحالها فلها القيام بشرطها الشهر قاله في الطرر وبه قال جميع
شيوخ الزرقاني ولعل الفرق ان الخروج للغزو مظنة الاسر كما نه مختار
في حمولة ولا كذلك الخروج للسفر في غيره ثم ان قياسها على هذه
المسئلة يقتضي ان الحبس ونحوه كالاسر ص وصدق ان انكر علمه
لان عاد اولا ش يعني ان الشفيع اذا غاب اكثر من سنة ثم جا يطالب
الشفعة فقال له المشتري انت علمت بالبيع وغبت غيبة بعيدة فلا
شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فالقول قوله مع يمينه وياخذ
شفعته لا ان كان غائبا قبل عقد الشراء وهو مراده باولا فانه
باق على شفعته ابدا حتى يرجع ولو طال الزمان وكذلك لو علم بالبيع حتى
غاب فانه باق على شفعته ابدا فاذا رجع بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر
العالم بالبيع اي فلا تسقط شفعته الا بعد مضي سنة من يوم قدومه
او يصرح باسقاطها فانه لا شفعة له بعد ذلك وظاهر كلام المولف
سواء عدت الغيبة او قربت وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيدها
اشهب بالبعيدة واما القريبة التي لا كلفة عليه فيها فكالحاضر وهو
الموافق لقول المولف اخر باب القضا والقرب كالحاضر ولما كتبه الشيخ
عبد الرحمن بطرة الاصل ص او اسقط لكن في التبصرة وحلف اولا المشتري
او المشتري او افراده او اسقط وصي او اب بلا نظر ش معطوف على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)